قالت العرب
بكَ أستجيرُ من الرّدَى ، وأعوذُ من سطَوَاتِ باسِكْ
وحيَاةِ رأسِكَ لا أعُو دُ لمثلِها، وحياةِ رَاسِكْ
مَنْ ذا يكونُ أبا نُوَا سِكَ إنْ قتلتَ أبا نـواسِكْ ؟

المشهد

العدد 346 – السنة الرابعة عشرة - الأحد 15 فبراير 2026 م - 27 شعبان 1447 هـ

مؤشر عام للأجور كأداة لصياغة السياسات الاقتصادية

رفع الحد الأدنى عدة مرات لا يعكس تحسنا موازيا فى القدرة الشرائية فتكلفة الحياة تتحرك بوتيرة أسرع

مع إعلان الحكومة على لسان رئيس الوزراء عن حزمة اجتماعية تضمنت فيما تضمنت وعودا بزيادات فى الحد الأدنى للأجور ودعما مباشرا للأسر لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، وهو تحرك مهم يهدف إلى تخفيف الضغوط الاقتصادية عن ملايين المواطنين، إلا أن هذه الإجراءات رغم أهميتها لا تعالج المشكلة الأساسية المتمثلة فى الفجوة المستمرة بين الأجر الإسمى وما يحتاجه العامل فعلياً لتغطية نفقات حياته اليومية، فالتحدى الحقيقى يكمن فى غياب منهجية مستمرة تربط الزيادات بتغيرات تكلفة المعيشة.

منذ عام ٢٠٢٢ دخل الاقتصاد المصرى مرحلة من الضغوط التضخمية المتتالية ارتبطت بتغيرات سعر الصرف وارتفاع تكاليف الاستيراد والطاقة، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على أسعار السلع والخدمات الأساسية، وتشير بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن معدل التضخم السنوى فى المدن سجل مستويات قياسية خلال ٢٠٢٣، قبل أن يبدأ فى التراجع النسبى لكنه ظل فى نطاق مرتفع مقارنة بمتوسطات ما قبل ٢٠٢٠ وهو ما يعنى عمليا أن اى زيادة فى الأجور كان عليها أن تعوض تراكم سعرى كبير وليس مجرد زيادة سنوية عادية، فى المقابل شهدت سياسات الأجور تحركات متلاحقة تمثلت فى رفع الحد الأدنى عدة مرات، وصولا إلى مستوى ٧٠٠٠ آلاف جنيه، وهو تطور مهم من حيث القيمة الإسمية، لكنه لا يعكس بالضرورة تحسنا موازيا فى القدرة الشرائية إذ أن الزيادة فى الرقم لا تعنى شيئا إذا كانت تكلفة الحياة تتحرك بوتيرة أسرع.

تظهر أهمية هذه المفارقة عند النظر إلى هيكل إنفاق الأسرة المصرية، حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن الغذاء والسكن والمرافق تستحوذ على النسبة الأكبر من ميزانية الأسرة، خاصة فى الشرائح منخفضة ومتوسطة الدخل، وهذه البنود تحديدا كانت الأكثر تأثرا بموجات التضخم، وهو ما يفسر شعور قطاعات واسعة بأن دخولها الفعلية تتراجع حتى فى ظل الزيادات الإسمية، ولا يقتصر أثر تآكل الأجور الحقيقية على المستوى الفردي، بل يمتد إلى الاقتصاد ككل، فضعف القدرة الشرائية ينعكس فى تراجع الطلب المحلى وهو أحد المحركات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، كما يدفع الأسر إلى تقليص الإنفاق على التعليم والصحة أو اللجوء إلى الاستدانة، وهو ما يعمق الهشاشة الاجتماعية على المدى المتوسط.

مدخل أكثر دقة

فى هذا السياق يصبح النقاش حول الأجر الحقيقى وليس الأجر الإسمى هو المدخل الأكثر دقة لفهم تحولات سوق العمل، فالأجر الحقيقى هو ما يتبقى من قيمة الراتب بعد خصم أثر التضخم، أى أنه يقيس ما يستطيع الدخل شراءه فعلا من سلع وخدمات، وهو المؤشر الذى يعكس مستوى المعيشة بصورة أقرب إلى الواقع، حيث تشير المقارنات بين تطور الأجور الإسمية ومعدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة إلى أن الفجوة بينهما ظلت قائمة بدرجات متفاوتة، وهو ما يعنى أن جزءاً من الزيادات التى حصل عليها العمال كان موجها فى الأساس لتعويض ارتفاع الأسعار، وليس لتحسين مستوى المعيشة وهو فارق جوهرى يفسر لماذا لا يشعر كثيرون بأن دخولهم تحسنت رغم ارتفاعها رقميا.

إن فهم هذه الديناميكية يمثل الخطوة الأولى نحو صياغة سياسات أكثر فعالية فى مجال الأجور، إذ لا يكفى رفع الحد الأدنى بصورة دورية دون وجود أداة قياس تربطه بتكاليف الحياة الفعلية وهو ما يفتح الباب للنقاش حول الحاجة إلى منهجية واضحة لاحتساب الأجر العادل تضمن الحفاظ على قيمته، مع مرور الوقت بهذا المعنى لا يدور النقاش حول رقم بعينه بقدرما يتعلق بكيفية بناء نظام يربط الأجور بالواقع الاقتصادى والاجتماعى بصورة مستمرة وهو ما يمثل التحول الضرورى إذا أريد لسياسات الأجور أن تقوم بدورها فى تحقيق الاستقرار وتحسين مستوى المعيشة.

قراءة فى فجوة القوة الشرائية

فى طبيعة النقاش حول الأجور فإن قراءة الإحصائيات الرسمية تكشف بصورة أوضح حجم الفجوة التى تشكلت خلال السنوات الأخيرة بين نمو الأجور الإسمية وارتفاع تكاليف المعيشة، فهذه الفترة تمثل واحدة من أكثر المراحل التى تعرضت فيها القوة الشرائية لضغط متواصل نتيجة تزامن عدة عوامل اقتصادية فى وقت واحد، حيث تشير بيانات التضخم الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن موجة الارتفاع الكبيرة فى الأسعار بدأت تتبلور بوضوح منذ النصف الثانى من ٢٠٢٢ مدفوعة بارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وتغيرات سعر الصرف ثم بلغت ذروتها خلال ٢٠٢٣ حين سجل معدل التضخم السنوى مستويات غير مسبوقة منذ سنوات طويلة قبل أن يبدأ مسارا هبوطيا تدريجيا خلال ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ لكنه ظل فى نطاق مرتفع مقارنة بالمعدلات التاريخية، فى المقابل تحركت الأجور الإسمية بوتيرة أقل انتظاما، إذ شهد الحد الأدنى عدة زيادات متتابعة كان آخرها الوصول إلى مستوى ٧٠٠٠ آلاف جنيه، وهى زيادة تعكس محاولة لمواكبة الضغوط المعيشية، لكنها فى الواقع جاءت بعد فترة من التآكل فى القوة الشرائية ما جعل جزءا كبيرا منها يذهب لتعويض خسائر سابقة، عند المقارنة بين المسارين يتضح أن التضخم التراكمى منذ ٢٠٢٢ تجاوز بكثير متوسط الزيادة فى الأجور خلال الفترة نفسها، وهو ما يعنى أن الأجر الحقيقى تعرض لانخفاض ملحوظ قبل أن يبدأ فى الاستقرار النسبى مع تباطؤ التضخم، وهو نمط يتكرر عادة فى الاقتصادات التى تشهد صدمات سعرية حادة حيث تتحرك الأجور دائما بعد الأسعار وليس معها.

وتظهر دلالة هذه الفجوة كأثر ملموس على حياة الأسرة، فإذا افترضنا أسرة عاملة تعتمد على دخل قريب من الحد الأدنى فإن الجزء الأكبر من دخلها يوجه إلى الغذاء والسكن والمواصلات، وهى بنود شهدت زيادات أعلى من المتوسط العام للتضخم، وهو ما يعنى أن تراجع القوة الشرائية الفعلى لهذه الأسرة كان أكبر من الرقم الذى تعكسه المؤشرات العامة، ومن منظور اقتصادى كلى فإن استمرار هذه الفجوة لفترة طويلة يؤدى إلى إعادة توزيع غير مباشر للدخل من العمل إلى عناصر التكلفة الأخرى، وهو ما يضعف حصة الأجور فى الناتج ويؤثر على مستويات الاستهلاك المحلى ويحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مدفوع بالطلب الداخلي.

أجور تتآكل قياسا بتكاليف الحياة

كما تكشف أيضا القراءة للإحصائيات أن توقيت زيادات الأجور يمثل عاملا حاسما فى أثرها الفعلى إذ أن الزيادة التى تأتى بعد موجة تضخم كبيرة تكون فى جوهرها تعويض جزئى عن خسارة سابقة، بينما الزيادة التى ترتبط بمؤشر دورى يمكن أن تحافظ على الاستقرار النسبى للقوة الشرائية وتقلل من حدة التقلبات، وتقود هذه الملاحظة إلى نتيجة أساسية مفادها أن التحدى الحقيقى لا يتمثل فقط فى مستوى الأجور، بل فى الفجوة الزمنية بين تحرك الأسعار وتحرك الرواتب، وهى الفجوة التى تجعل العامل يتحمل عبء التكيف مع التضخم قبل أن تصل إليه آثار أى زيادة، ومن هنا يصبح من الضرورى الانتقال من سياسة رد الفعل إلى سياسة استباقية تعتمد على متابعة تطور تكلفة المعيشة بصورة منتظمة، بحيث يتم تعديل الأجور فى التوقيت الذى يمنع تآكلها بدلا من محاولة تعويض التآكل بعد وقوعه.

ضبط العلاقة بين الدخل وتكاليف الحياة

بعد قراءة مسار الأجور والتضخم خلال السنوات الأخيرة يصبح السؤال المنطقى هو كيف يمكن منع تكرار فجوة القوة الشرائية مستقبلا، وهنا يظهر مفهوم مؤشر الأجور باعتباره ليس مجرد فكرة نظرية بل أداة عملية تهدف إلى ربط تطور الأجور بتطور تكلفة المعيشة بصورة منتظمة، ويقوم جوهر الفكرة على الانتقال من تحديد الأجور عبر قرارات دورية منفصلة عن الواقع إلى نظام قياس مستمر يعتمد على بيانات فعلية عن أسعار السلع والخدمات التى تشكل النفقات الأساسية للأسر، وبهذا المعنى يصبح الأجر مرتبطا مباشرة بمستوى الحياة لا بقيمته الإسمية.

عمليا يمكن تصور المؤشر من خلال تحديد سلة معيشة معيارية تمثل الحد الأدنى المقبول للحياة الكريمة لأسرة عاملة فى المدن المصرية، وتشمل هذه السلة الغذاء والسكن والمرافق والطاقة والمواصلات والرعاية الصحية والتعليم والملبس والاتصالات، ويتم تحديث تكلفة هذه السلة بشكل دورى استنادا إلى بيانات رسمية لأسعار المستهلك، ومن خلال متابعة التغير فى تكلفة هذه السلة يمكن حساب معدل التغير فى تكلفة المعيشة الفعلية، ومن ثم استخدامه كمرجع عند مراجعة الأجور بحيث تعكس الزيادات التطور الحقيقى فى الأسعار وليس المتوسط العام فقط، وهو ما يجعل الأجر الحقيقى مستقرا نسبيا مع مرور الوقت، وترجع أهمية هذا النهج أنه لا يقتصر على طبقة العمال، بل تمتد إلى أصحاب الأعمال وصناع السياسات إذ يوفر المؤشر رؤية أوضح لاتجاهات التكاليف والدخول، ويساعد على التخطيط الاقتصادى بصورة أكثر دقة، كما يقلل من حالة عدم اليقين المرتبطة بزيادات مفاجئة أو تفاوضات غير مبنية على بيانات مشتركة، كما أن وجود مؤشر دورى يتيح التعامل مع التحولات الاقتصادية بصورة تدريجية، فبدلا من الانتظار حتى تتراكم الضغوط المعيشية ثم اتخاذ قرارات كبيرة يمكن إجراء تعديلات أصغر لكن منتظمة تحافظ على التوازن وتقلل من الصدمات فى سوق العمل، ومن زاوية اجتماعية يسهم المؤشر فى تعزيز الشعور بالعدالة إذ يصبح تحديد الأجور عملية شفافة يمكن فهمها ومتابعتها، وهو ما يعزز الثقة بين الأطراف المختلفة ويحد من الشعور بأن الأجور تحدد بمعزل عن الواقع، وتكشف التجارب الدولية أن ربط الأجور بمؤشرات تكلفة المعيشة لا يؤدى فقط إلى حماية القدرة الشرائية، بل يسهم أيضا فى استقرار التوقعات الاقتصادية، حيث يصبح مسار الأجور أكثر قابلية للتنبؤ، وهو عامل مهم للاستثمار والنمو.

وفى السياق المصرى يكتسب هذا الطرح أهمية خاصة نظرا لتكرار دورات التضخم المرتفع خلال العقد الأخير، وهو ما يجعل وجود أداة قياس تعكس خصوصية هيكل الإنفاق المصرى خطوة ضرورية لضمان أن تكون سياسات الأجور أكثر استجابة للواقع بذلك يمكن وضع الاطار المؤسسى الذى يسمح بتحويل ملف الاجور من قرارات متقطعة الى سياسة مستمرة قائمة على البيانات، وهو التحول الذى يمكن ان يعيد التوازن بين نمو الدخول وتكاليف الحياة.

هذا الفهم يقود مباشرة إلى السؤال التطبيقى الأهم ،وهو كيف يمكن ترجمة هذا المنهج إلى تقدير رقمى للحد الادنى فى ٢٠٢٦ وهو ما سنتناوله فى المقال القادم.

بقلم: حسن البربري

جهاز الإحصاء: معدل البطالة يتراجع إلى ٦,٢٪ خلال الربع الرابع لعام ٢٠٢٥

مقر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

أعلن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء نتائج بحث القوى العاملة للربع الرابع (أكتوبر – ديسمبر) لعام ٢٠٢٥، حيث بلغ معدل البطالة ٦,٢٪ من إجمالى قوة العمل بانخفاض ٠,٢٪ عن الربع السابق.

أولا: قوة العمل (وتشمل المشتغلين والمتعطلين):

سجل تقدير حجم قوة العمل ٣٤,٨٢٩ مليون فرد مقابل ٣٤,٧٢٧ مليون فرد خلال الربع السابق بنسبة زيادة مقدارها ٠,٣٪ وقد بلغت قوة العمل فى الحضر ١٥,١٩٣ مليون فرد بينما بلغت فى الريف ١٩,٦٣٦ مليون فرد،أما على مستوى النوع فقد بلغ حجم قوة العمل ٢٦,٩٠٣ مليون فرد للذكور بينما بلغت للإناث ٧,٩٢٦ مليون فرد .

ويرجع ذلك لارتفاع أعداد المشتغلين بمقدار ١٧٩ ألف مشتغل خلال الربع الحالى عن الربع السابق

وانخفاض عدد المتعطلين بمقدار (٧٧) ألف متعطل مما أدى إلى ارتفاع قوة العمل بمقدار ١٠٢ ألف فرد.

ثانيا: المتعطلون:

سجل عدد المتعطلين ٢,١٥٢ مليون متعطل بنسبة ٦,٢٪ من إجمالى قوة العمل (١,٠١٩ مليون ذكور، ١,١٣٣ مليون إناث) مقابل ٢,٢٢٩ مليون متعطل بالربع السابق بانخفاض قدره (٧٧) ألف متعطل بنسبة ٣,٦٪، وزيادة قدرها (٢٢) ألف متعطل عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١,٠٪.

• بلغ معدل البطالة بين الذكور ٣,٨ ٪ من إجمالى الذكور فى قوة العمل خلال الربع الحالى بينما كان ٤,٠٪ فى الربع السابق مقابل ٣,٩٪ فى الربع المماثل من العام السابق .

• بلغ معدل البطالة بين الإناث ١٤,٣٪ من إجمالى الإناث فى قوة العمل خلال الربع الحالي، بينما كان ١٥,٠٪ فى الربع السابق مقابل ١٦,٦٪ فى الربع المماثل من العام السابق.

المتعطلون طبقاً لمحل الإقامة (للحضر والريف):

• بلغ معدل البطالة فى الحضر ٩,٧٪ من إجمالى قوة العمل فى الحضر ، بينما كان ١٠,١٪ فى الربع السابق مقابل ٨,٩٪ فى الربع المماثل من العام السابق.

• معدل البطالة فى الريف يصل إلى ٣,٤٪ من إجمالى قوة العمل فى الريف ، بينما كان ٣,٦٪ فى الربع السابق مقابل ٤,٥٪ فى الربع المماثل من العام السابق.

المتعطلون طبقا للحالة التعليمية:

– ٨٢,١٪ نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها فى الربع الحالى مقابل ٨٣,١٪ فى الربع السابق من إجمالى المتعطلين وفى الربع الحالى موزعة كالآتي:

– ١٧,٩ ٪ تعليم أقل من المتوسط وما دونه مقابل ١٦,٩ ٪ بالربع السابق و ١٥,٩٪ للربع المماثل من العام السابق.

– ٣٧,١٪ من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة مقابل ٣٩,٧٪ بالربع السابق و ٣٩,٢٪ للربع المماثل من العام السابق.

– ٤٥,٠٪ من حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها مقابل ٤٣,٤٪ بالربع السابق بينما كان ٤٤,٩٪ فى الربع المماثل من العام السابق.

ثالثا: المشتغلون:

بلغ عدد المشتغلين ٣٢,٦٧٧ مليون فرد بينما كان ٣٢,٤٩٨ مليون فرد فى الربع السابق بنسبة زياده ٠,٦ ٪ وقد بلغ عدد المشتغلين فى الحضر ١٣,٧١٦ مليون مشتغل بينما بلغ عدد المشتغلين فى الريف ١٨,٩٦١ مليون مشتغل .

المشتغلون طبقاً للحالة العملية

• بلغ عدد المشتغلين بأجر نقدى ٢٢,١١٨ مليون مشتغل (١٨,٠١٣ مليون ذكور، ٤,١٠٥ مليون إناث) بنسبة ٦٧,٧٪ من إجمالى المشتغلين بينما كانت ٦٨,٨٪ فى الربع السابق، مقابل٧١,٠٪ فى الربع المماثل من العام السابق.

• بلغ عدد المشتغلين أصحاب الأعمال التى يديرونها ويستخدمون آخرين ٢,٠٢٢ مليون مشتغل (١,٩٢٩ مليون مشتغل ذكور، ٩٣ ألف مشتغلة إناث) بنسبة ٦,٢٪ من إجمالى المشتغلين بينما كان ٥,٠٪ فى الربع السابق مقابل ٤,١ ٪ فى الربع المماثل من العام السابق.

• بلغ عدد المشتغلين ممن يعملون لحسابهم ولا يستخدمون أحدا ٥,٩٣٥ مليون مشتغل (٥,٠٥١ مليون مشتغل ذكور، ٨٨٤ ألف مشتغلة إناث) بنسبة ١٨,١٪ من إجمالى المشتغلين بينما كان ١٩,٢٪ فى الربع السابق مقابل ٢٠,٦٪ فى الربع المماثل من العام السابق.

• بلغ عدد المشتغلين المساهمين فى أعمال – مشروعات (داخل الأسرة) بدون أجر ٢,٦٠٢ مليون مشتغل (٨٩٢ ألف مشتغل ذكور، ١,٧١٠ مليون مشتغلة إناث) بنسبة ٨ ٪ من إجمالى المشتغلين بينما كان ٧ ٪ فى الربع السابق مقابل ٤,٣ ٪ فى الربع المماثل من العام السابق.

رابعًا: المساهمة فى النشاط الاقتصادي:

• بلغ معدل المساهمة فى النشاط الاقتصادى ٤٦,٧ ٪ من جملة السكان (١٥ سنة فأكثر) خلال الربع الحالى بينما كان ٤٦,٩ ٪ خلال الربع السابق مقابل ٤٥,٥ ٪ فى الربع المماثل من العام السابق.

• بلغ معدل المساهمة (الذكور ٧٠,٨ ٪ مقابل ٧١,٤ ٪ فى الربع السابق مقابل ٧١,٣ ٪ فى الربع المماثل من العام السابق ، الإناث ٢١,٧ ٪ بينما كان ٢١,٣ ٪ فى الربع السابق وكانت ١٨,٥ ٪ فى الربع المماثل من العام السابق) .

• بلغ معدل المساهمة (فى الحضر ٤٥,٧ ٪ مقابل ٤٧,٥ ٪ فى الريف) بينما كان (فى الحضر ٤٦,١٪ مقابل ٤٧,٥ ٪ فى الريف) فى الربع السابق (٤٥,٢ ٪ فى الحضر مقابل ٤٥,٨٪) فى الريف فى الربع المماثل من العام السابق .

التوزيع النسبى للمشتغلين

١ – حقق نشاط الزراعة و استغلال الغابات و قطع الشجر وصيد الأسماك أكبر نسبة مشاركة للمشتغلين فى الأنشطة الاقتصادية حيث بلغ عدد المشتغلين فى هذا النشاط ٦,٥٦٢ مليون مشتغل (٤,٨٣٧ مليون ذكور، ١,٧٢٥ مليون إناث) بنسبة ٢٠,١٪ من إجمالى المشتغلين محتلاً المركز الأول ضمن الأنشطة الاقتصادية.

٢ – بلغ عدد المشتغلين فى نشاط تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح للمركبات ذات المحركات و الدراجات النارية ٥,٤٥٠ مليون مشتغل (٤,٣٤٦ مليون ذكور، ١,١٠٤ مليون إناث) بنسبة ١٦,٧٪ من اجمالى المشتغلين.

٣ – كما بلغ عدد المشتغلين فى نشاط الصناعات التحويلية ٤,٧١٤ مليون مشتغل (٤,١١٦ مليون ذكور، ٥٩٨ ألف إناث) بنسبة ١٤,٤٪ من إجمالى المشتغلين .

٤ – بلغ عدد المشتغلين فى التشييد والبناء ٣,٤٨٠ مليون مشتغل (٣,٤٥١ مليون ذكور، ٢٩ ألف إناث) بنسبة ١٠,٦ ٪ من إجمالى المشتغلين.

٥ – بلغ عدد المشتغلين فى نشاط النقل والتخزين ٢,٦٨١ مليون مشتغل (٢,٦٥٠ مليون ذكور، ٣١ ألف إناث) بنسبة ٨,٢٪ من إجمالى المشتغلين

تقرير: هيباتيا موسى

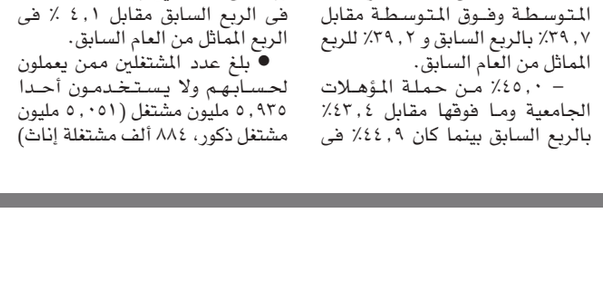

طابور الباحثين عن وظائف

هيكل الرسوم الجمركية يعيد الأمل فى انتعاش اقتصادى

تعديل هيكل الرسوم الجمركية .. هل يفيد المستهدفين به؟

مع إعلان وزارة المالية عن دراسة هيكل جديد للرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج الصناعي، يعود الأمل فى انتعاش اقتصادى وإعادة تشغيل لقطاع الصناعة المحلية، والذى عانى من التراجع بعد الضربات المتتالية التى تلقاها خلال جائحة كورونا وما أعقبها من أزمات عالمية ومحلية، القضية هذه المرة لا تتعلق بتعديل أرقام فى جداول جمركية فقط، بل بإمكانية حقيقية لإعادة تشغيل مصانع، وفتح خطوط إنتاج متوقفة، وإعادة آلاف العمال إلى مواقعهم، واستطاعة المواطن العادى للشراء دون أن يضطر لتحمل ما لا يمكن تحمله فى سبيل الحصول على أقل متطلباته واحتياجاته الشخصية والحياتية.

أى تحسن جدى فى مناخ التصنيع قد ينعكس سريعًا على سوق العمل خاصة فى الصناعات كثيفة العمالة

إذا خرج إلى النور بروح الإصلاح لا المجاملة والمحاباة لأصحاب المصالح سيكون بداية مسار مختلف

على مدار السنوات الماضية، تضررت الصناعة المصرية بشدة من ارتفاع تكلفة المدخلات، فى وقت أصبحت فيه المنافسة مع المستورد شبه مستحيلة، كثير من المصانع خفّضت طاقتها التشغيلية، وأخرى أغلقت أبوابها بالكامل، بينما وجد عمال مهرة أنفسهم خارج سوق العمل، تجاوزت كلفة الإنتاج حدود الاحتمال بسبب الرسوم الجمركية، ربما جاءت كورونا لتكشف هشاشة هذا الوضع، لتزيد الأوضاع سوءاً بسبب اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الشحن والخامات عالميًا.

من هنا، فإن تنفيذ هيكل جمركى جديد يخفف العبء عن مستلزمات الإنتاج قد يشكل نقطة بداية حقيقية للتعافي، خفض الرسوم على الخامات والمكونات يعنى تقليل تكلفة المنتج النهائي، ويمنح المصانع فرصة لزيادة الإنتاج، واستعادة قدرتها على التشغيل الكامل أو شبه الكامل، كل زيادة فى الطاقة الإنتاجية تعنى عمالة أكثر، سواء مباشرة داخل المصانع أو غير مباشرة فى قطاعات النقل والخدمات والتوريد، يقدر الخبراء أن أى تحسن جدى فى مناخ التصنيع قد ينعكس سريعًا على سوق العمل، خاصة فى الصناعات كثيفة العمالة مثل الغزل والنسيج، والصناعات الغذائية، والهندسية، ومواد البناء، فهذه القطاعات وحدها قادرة، إذا أتيحت لها الظروف المناسبة، على استيعاب عشرات الآلاف من العمال الذين خرجوا من السوق خلال السنوات الأخيرة، والأهم أن هذه الوظائف ليست مؤقتة، بل مرتبطة بإنتاج فعلى وقيمة مضافة.

هى فرصة رغم اتساعها، تظل مشروطة بحسن التنفيذ، فتعافى الاقتصاد والصناعة خاصة لا يتحقق بقرار واحد، ولا بإعفاءات عشوائية، بل بسياسة متكاملة تضمن أن يذهب خفض الرسوم فعلًا إلى المصنع، لا إلى ربح إضافى يستفيد به المستورد، كما أن ربط التيسيرات الجمركية بمعدلات التشغيل والتصنيع المحلى سيكون عاملًا هامًا فى تحقيق الهدف الاجتماعى والاقتصادى للقرار، وفى مقدّمته خلق فرص عمل حقيقية ودائمة، إن إعادة تنشيط الصناعة تعنى أكثر من أرقام نمو؛ تعنى استعادة الثقة لعمال تضرروا لسنوات، وإعادة دمج خبرات خرجت من السوق قسرًا، وبناء قاعدة إنتاج قادرة على الصمود أمام الأزمات المستقبلية.

لهذا، فإن الهيكل الجديد للرسوم الجمركية، إذا خرج إلى النور بروح الإصلاح لا المجاملة والمحاباة لأصحاب المصالح، سيكون بداية مسار مختلف، تنتج فيه المصانع بدلًا من الركود، لتنخفض نسب البطالة، ويُستبدل الاستيراد بالإنتاج وربما التصدير، يبقى الحكم فى النهاية مرهونًا بالفعل لا بالنية، التجربة وحدها ستثبت إن كنا أمام تحول حقيقى فى فلسفة التعامل مع الصناعة، أم مجرد محاولة أخرى لاحتواء أزمة واسكات أصوات الصارخين، "أفلح إن صدق".

بقلم: إنچى مطاوع